وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

moenergy.gov.sa

النشـــرة اليوميـة

Thursday, 09 May, 2024

مركـز الرصـد والتحـليـل
الإدارة العـامـة للتـواصـل والإعـلام

أخبـار الطاقـة

وزير الطاقة: الموافقة على "هيئة تنظيم الكهرباء" يأتي وفقًا لأفضل الممارسات الدولية

اليوم

رفع صاحب السمو الملكي، الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز وزير الطاقة، رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية لتنظيم الكهرباء، أسمى آيات الشكر والعرفان إلى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد، رئيس مجلس الوزراء . حفظهما الله . ، عقب صدور قرار مجلس الوزراء بالموافقة على تحويل (المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة) إلى هيئةٍ باسم (الهيئة السعودية للمياه)، وتعديل اسم (هيئة تنظيم المياه والكهرباء)، ليكون (الهيئة السعودية لتنظيم الكهرباء).

وقال وزير الطاقة: جاءت موافقة مجلس الوزراء بناءً على التوصية التي رُفعت باقتراحٍ لفصل مهمات تنظيم خدمات الكهرباء وتنظيم خدمات المياه، لتصبح الهيئة معنيةً بتنظيم خدمات الكهرباء فقط، وتعديل اسمها إلى "الهيئة السعودية لتنظيم الكهرباء"، وذلك وفقًا لأفضل الممارسات الدولية، واستكمالًا لمسيرة الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية والمالية لقطاع الكهرباء، التي ستسهم، بإذن الله، في تحقيق الاستدامة، ورفع مستوى الأداء، وتحقيق المستهدفات الوطنية، التي تشمل الوصول لمزيج الطاقة الأمثل لإنتاج الكهرباء، ودعم جهود الهيئة في الحفاظ على حقوق المستفيدين من الخدمة.

استمرار تطوير التنظيمات

وأضاف وزير الطاقة: كما شملت التوصية استمرار منظومة البيئة والمياه والزراعة في تنظيم أنشطة تقديم خدمات المياه، وفق ما قضى به نظام المياه، الصادر في عام 1441هـ . وثمّن الدعم والتمكين الدائمين، اللذين تحظى بهما الهيئة من القيادة، أيدها الله، واللذين سيمكّنها، بإذن الله، من أداء أدوارها في تطوير التنظيمات، ومراقبة أداء والتزام مقدمي الخدمة، بما يعزز من حماية مستهلكي الخدمة الكهربائية، والارتقاء بها، وفقًا لأرفع المعايير، من حيث الجودة والكفاءة والموثوقية، وجعل قطاع الكهرباء قطاعًا منظمًا وموثوقاً به ومستدامًا، وذا كفاءة عالية، يجذب المستثمرين، ويحقق رضا المستهلكين.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

النفط يتراجع مع ارتفاع المخزونات الأميركية وتوقعات العرض الحذرة

الرياض

تراجعت أسعار النفط في التعاملات الآسيوية، أمس الأربعاء، بعد أن قالت مصادر بالسوق إن بيانات من معهد البترول الأمريكي أظهرت تراكم مخزونات الخام والوقود الأمريكية، وهو مؤشر على ضعف الطلب، وظهور توقعات حذرة للإمدادات قبل اجتماع سياسة أوبك + الشهر المقبل. وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت 57 سنتا، أو 0.69 بالمئة، إلى 82.59 دولارا للبرميل. وتراجعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 53 سنتا، أو 0.68 بالمئة، إلى 77.85 دولارا للبرميل. وانخفض كلا الخامين القياسيين بشكل طفيف في الجلسة السابقة بفعل علامات على انحسار شح الإمدادات وضعف الطلب العالمي على النفط من تقرير توقعات إدارة معلومات الطاقة يوم الثلاثاء. وقالت مصادر بالسوق نقلا عن أرقام معهد البترول الأمريكي إن مخزونات الخام الأمريكية ارتفعت بمقدار 509 آلاف برميل في الأسبوع المنتهي في الثالث من مايو. وأضافوا أن مخزونات البنزين ونواتج التقطير ارتفعت أيضا.

وقال محللو مجموعة آي إن جي المالية في تقرير "إن أرقام معهد البترول الأمريكي التي صدرت خلال الليل كانت هبوطية إلى حد ما بسبب زيادة مخزونات النفط الخام والمنتجات والمخاوف بشأن طلب أضعف من المعتاد على البنزين في الولايات المتحدة وهذه الزيادة في المخزون أثرت على الانهيار الفوري للبنزين". وقامت إدارة معلومات الطاقة بتحديث توقعاتها لعام 2024 وتتوقع الآن أن ينمو إنتاج النفط والسوائل العالمي هذا العام أكثر من التوقعات السابقة، وأن ينمو الطلب أقل مما كان يعتقد سابقًا. ومن المقرر صدور بيانات الحكومة الأمريكية الرسمية عن المخزونات في الساعة. ويتوقع محللون انخفاض مخزونات النفط الخام الأمريكية بنحو 1.1 مليون برميل الأسبوع الماضي. كما أثرت التوقعات الحذرة بشأن تخفيضات الإمدادات من منظمة البلدان المصدرة للبترول وشركائها (أوبك +) قبل اجتماع السياسة في الأول من يونيو على الأسواق. وقال محللو آي إن جي: "أسعار النفط تعرضت لمزيد من الضغوط مع تزايد الضجيج حول سياسة إنتاج أوبك+، والتوقعات هي أن الأعضاء سيمددون تخفيضاتهم الطوعية الإضافية للإمدادات إلى ما بعد الربع الثاني من هذا العام". وأضاف: "لا تزال الأسعار مدعومة بتخفيضات إنتاج أوبك+ لكننا نعتقد أن الأعضاء سيخففون هذه التخفيضات تدريجيا اعتبارا من يوليو، مما يدفع أسعار النفط للانخفاض". وتوقع بعض المحللين أن يظل الطلب على المدى القصير مدعومًا بشكل جيد، إلا أن انخفاضات الأسعار الإجمالية محدودة. وقال نيل كروسبي، المحلل في سبارتا كومموديتيز: "الكثير من الحديث عن تخفيضات الأداء الاقتصادي في الأسابيع الأخيرة مبالغ فيه في رأينا، حيث لا تزال الهوامش جيدة بما فيه الكفاية، مما يعني أن الطلب الآسيوي يمكن أن يرتفع بمجرد أن تصل التحولات إلى ذروتها وتتضاءل". وضغط الدولار الأمريكي أيضًا على النفط يوم الأربعاء. ويضعف الدولار القوي الطلب على النفط من خلال جعله أكثر تكلفة بالنسبة للمستثمرين الذين يحملون عملات أخرى وقال محللو النفط لدى انفيستنق دوت كوم، تراجعت أسعار النفط في التعاملات الآسيوية يوم الأربعاء، حيث أشارت بيانات الصناعة إلى زيادة مستمرة في المخزونات الأمريكية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

على الرغم من أن الخسائر كانت محدودة بسبب المخاوف المستمرة بشأن الاضطرابات الجيوسياسية في الشرق الأوسط. وأظهرت بيانات الصناعة الصادرة في وقت متأخر من يوم الثلاثاء أن المخزونات الأمريكية نمت بشكل غير متوقع في الأسبوع المنتهي في 3 مايو، مما يقوض الرهانات على شح الإمدادات العالمية. وتأتي هذه البيانات بعد أن شهدت المخزونات الأمريكية زيادة كبيرة غير متوقعة في الأسبوع السابق، مما أثار تكهنات بأن أسواق النفط العالمية لم تكن ضيقة كما كان متوقعا في البداية. وعادةً ما تبشر بيانات معهد البترول الأمريكي بقراءة مماثلة من بيانات المخزون الرسمية، والتي من المقرر صدورها في وقت لاحق يوم الأربعاء. وقوضت الإمدادات الأمريكية القوية التوقعات بتقلص أسواق النفط العالمية، خاصة وأن البيانات الأخيرة أظهرت أيضًا أن إنتاج النفط الأمريكي عاد إلى مستويات قياسية في فبراير. وقال مسؤولون أمريكيون إنه لا يزال من الممكن التوصل إلى وقف لإطلاق النار، حيث اجتمع مندوبون من الجانبين في القاهرة لإجراء المفاوضات. وقدم احتمال استمرار الاضطرابات الجيوسياسية في الشرق الأوسط بعض الدعم لأسعار النفط، وسط مراهنات على أن الاضطرابات ستؤدي إلى تعطيل الإمدادات في المنطقة الغنية بالنفط. وكانت أسعار النفط قد استقرت على انخفاض في إغلاق تداولات الثلاثاء، وسط مؤشرات على انحسار المخاوف بشأن الإمدادات، في حين حول المشاركون في السوق تركيزهم إلى بيانات المخزونات الأمريكية. وتراجعت الأسعار أكثر في تعاملات هزيلة بعد التسوية بعد أن قالت مصادر في السوق إن بيانات معهد البترول الأمريكي أظهرت قفزة في مخزونات الخام والوقود الأمريكية الأسبوع الماضي. وتحدى ارتفاع المخزونات، وهو عادة علامة على ضعف الطلب، توقعات المحللين في الأسابيع الأخيرة.

وقال روبرت يوجر المحلل في ميزوهو "إذا أظهرت إدارة معلومات الطاقة أن كميات أقل من البراميل تذهب إلى المصافي، فستكون هذه مشكلة بالنسبة للنفط الخام هنا". وأضاف: "مع اقتراب ذروة موسم القيادة الصيفي، يجب أن نرسم، وليس البناء".

وتظهر بيانات المخزون العالمي الحالية أن إمدادات النفط الخام والبترول تزيد بمقدار 1.1 مليون برميل يوميًا عن التوقعات في الاقتصادات المتقدمة، وفقًا لتحليل أجرته شركة وساطة الطاقة ستون إكس، التي قال محللها أليكس هودز: "لا تزال المخزونات العالمية في مرحلة البناء وقد تسارعت مؤخرًا".

ورفعت إدارة معلومات الطاقة يوم الثلاثاء توقعاتها لإنتاج النفط والوقود السائل العالمي هذا العام وخفضت توقعات الطلب، مشيرة إلى سوق تتمتع بإمدادات جيدة على عكس التوقعات السابقة التي أظهرت نقصا في المعروض.
وانخفضت علاوة عقد برنت للشهر الأول إلى عقد الستة أشهر إلى 2.90 دولار للبرميل يوم الثلاثاء، وهو أدنى مستوى منذ منتصف فبراير، وهي علامة أخرى على مراهنة المشاركين في السوق على تخفيف ضيق الإمدادات. وفي الأسبوع الماضي، تكبد برنت وغرب تكساس الوسيط أكبر خسائر أسبوعية في ثلاثة أشهر، إذ غذت بيانات الوظائف الأمريكية الضعيفة الآمال في خفض أسعار الفائدة. ووجدت أسعار النفط بعض الدعم في جلسة يوم الثلاثاء من طلب الحكومة الأمريكية لشراء أكثر من 3 ملايين برميل من النفط لاحتياطي البترول الاستراتيجي. وقالت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إنه من المتوقع أن ينمو الطلب العالمي على النفط هذا العام بأقل من التوقعات السابقة وأن ينمو الإنتاج بوتيرة أسرع من التقديرات السابقة، مما سيؤدي إلى سوق أكثر توازنا. وتتوقع إدارة معلومات الطاقة الآن أن ينمو الاستهلاك العالمي من النفط والوقود السائل بمقدار 920 ألف برميل يوميًا هذا العام إلى 102.84 مليون برميل يوميًا، وهو أقل قليلاً من توقعات النمو البالغة 950 ألف برميل يوميًا في تقرير توقعات الطاقة لشهر أبريل.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ومن المتوقع أن يرتفع إجمالي الإنتاج العالمي من النفط الخام والوقود السائل بمقدار 970 ألف برميل يوميا إلى 102.76 مليون برميل يوميا هذا العام، مقارنة مع تقديراتها السابقة بزيادة قدرها 850 ألف برميل يوميا. وأدى تحسن توازن السوق أيضًا إلى انخفاض توقعات إدارة معلومات الطاقة لأسعار النفط لبقية العام. وتتوقع الآن أن يبلغ متوسط أسعار خام برنت الفوري 90 دولارًا للبرميل في الربع الثالث وأن ينخفض إلى 88.67 دولارًا في الربع الأخير من العام. وشهدت توقعاتها السابقة ارتفاع أسعار برنت فوق 91 دولارًا في الربع الثالث وأكثر من 89 دولارًا في الربع الرابع. بالنسبة للولايات المتحدة، أكبر منتج للنفط في العالم، خفضت إدارة معلومات الطاقة توقعاتها للإنتاج لهذا العام إلى 13.20 مليون برميل يوميا، وهو مستوى قياسي لكنه أقل قليلا من توقعاتها السابقة البالغة 13.21 مليون برميل يوميا. لكن الوكالة تتوقع في العام المقبل رقما قياسيا أعلى قليلا عند 13.73 مليون برميل يوميا، ارتفاعا من توقعات سابقة عند 13.72 مليون برميل يوميا. وتتوقع إدارة معلومات الطاقة أن يقوم بعض المنتجين في أوبك+، التي تضم أوبك وحلفائها، بالحد من إنتاجهم بعد انتهاء تخفيضات الإنتاج الطوعية الحالية في نهاية يونيو.

وقالت مصادر في أوبك+ الأسبوع الماضي إن المجموعة لم تبدأ بعد محادثات رسمية بشأن تمديد التخفيضات، لكنها قد تمددها إذا فشل الطلب في الارتفاع، وسيكون الاجتماع القادم للمجموعة في 1 يونيو. وفي العقد الماضي، أدت تخفيضات إنتاج أوبك + إلى دعم الأسعار ودعم النمو المستمر في الإنتاج من خارج المجموعة خاصة في نصف الكرة الغربي.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

تراجع واردات آسيا من النفط الخام بخلاف توقعات كبار المنتجين

الرياض

انتعش إنتاج النفط والغاز الأميركي بقوة في فبراير بعد تعطل واسع النطاق في الشهر السابق بسبب تجميد الآبار وانقطاعات أخرى ناجمة عن العاصفة الشتوية هيذر في منتصف يناير، وقفز إنتاج النفط الخام والمكثفات على مستوى البلاد بمقدار 0.6 مليون برميل يوميًا في فبراير، ليعكس انخفاضًا قدره 0.7 مليون برميل يوميًا في يناير، وفقًا لبيانات من إدارة معلومات الطاقة الأميركية. وكانت درجات الحرارة في جميع أنحاء الولايات الـ 48 السفلى لمدة 10 أيام بين 13 و23 يناير، والتي تركزت حول العاصفة الشتوية، أكثر برودة بشكل ملحوظ من المتوسط خلال هذا الوقت من العام، وكان للعاصفة تأثير كبير نسبيًا على أكبر منطقة إنتاج في البلاد في حوض بيرميان في تكساس ونيو مكسيكو، حيث لم تتمكن المعدات والأطقم المجمدة من الوصول إلى مواقع الآبار.

ولكن مع مرور العاصفة وعودة العمليات إلى طبيعتها، انتعش الإنتاج مرة أخرى، مما تسبب في قفزة كبيرة في التدفقات اليومية المبلغ عنها في تقرير "إمدادات النفط الشهرية" من إدارة معلومات الطاقة، الصادر في 30 أبريل. وارتفع الإنتاج من الولايات الـ 48 السفلى باستثناء المياه الفيدرالية في خليج المكسيك بمقدار 0.5 مليون برميل يوميًا في فبراير بعد انخفاضه 0.6 مليون برميل يوميًا في الشهر السابق.

وهناك دلائل أولية على أن إنتاج النفط الأميركي يستقر بعد الانخفاض الحاد في الأسعار بين منتصف عام 2022 ومنتصف عام 2023. وارتفع إنتاج أقل 48 بنحو 0.7 مليون برميل يوميا في فبراير مقارنة بالشهر نفسه من العام السابق، ولكن لم يكن هناك نمو يذكر أو معدوم في الأشهر الستة الماضية. واختتم بنك الاحتياطي الفيدرالي اجتماع السياسة النقدية الذي استمر يومين مع رئيسه جيروم باول، مشيرًا إلى أنه على الرغم من انخفاض معدل التضخم السنوي بشكل ملحوظ، فإن تحقيق المزيد من التقدم "غير مضمون". وتراوح متوسط أسعار العقود الآجلة للخام الأميركي لأشهر أقرب استحقاق بين 73 و84 دولارًا للبرميل في الأشهر الستة الماضية، وهو قريب من متوسط المدى الطويل منذ بداية القرن، بعد تعديله في ضوء التضخم. وتراجعت أسعار العقود الآجلة للأشهر الأولى من متوسط يزيد على 123 دولارًا في يونيو 2022، في المئين 82 لجميع الأشهر منذ عام 2000، بعد أربعة أشهر من الغزو الروسي لأوكرانيا. وفي استجابة متأخرة لانخفاض الأسعار، بلغ متوسط عدد منصات التنقيب عن النفط 510-500 شهريًا منذ سبتمبر 2023، بانخفاض من متوسط 623 في ديسمبر 2022. وستجعل التشوهات المرتبطة بالعواصف تحديد التغير في الاتجاه أمراً صعباً لمدة شهر أو شهرين آخرين، ولكن هناك دلائل على أن الصناعة قد وجدت توازناً جديداً بعد الصدمة التي سببها الغزو الروسي. وانتعش إنتاج الغاز الجاف بمقدار 2.3 مليار قدم مكعب يوميًا في فبراير بعد انخفاضه بمقدار 3.1 مليارات قدم مكعب يوميًا في يناير بسبب العاصفة بحسب تقرير "الغاز الطبيعي الشهري"، من إدارة معلومات الطاقة، الصادر في 30 أبريل. وارتفع الإنتاج في فبراير بمقدار 3.7 مليارات قدم مكعبة يوميًا أو 3.7 % مقارنة بالشهر نفسه من العام السابق، حتى بعد تعديل اليوم الإضافي للإنتاج بسبب السنة الكبيسة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

لكن لم يكن هناك أي نمو في الإنتاج اليومي منذ نوفمبر، وهو ما قد يشير إلى استقرار إنتاج الغاز أيضًا بعد انخفاض حاد في الأسعار. وبلغ متوسط أسعار العقود الآجلة للأشهر الأولى أقل من 2 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية منذ بداية عام 2024، وهو أدنى مستوى من حيث القيمة الحقيقية منذ بدء تداول العقود الآجلة في عام 1990.

وبلغ متوسط عدد منصات التنقيب عن الغاز في المقام الأول ما بين 115 و120 منصة كل شهر بين سبتمبر 2023 وفبراير 2024، بانخفاض عن ذروة ما بعد الغزو البالغة 162 منصة في سبتمبر 2022. وحتى الآن، ظلت مخزونات الغاز أعلى بكثير من المعتاد بسبب فصل الشتاء الدافئ بشكل استثنائي في 2023/2024، والذي عوض تأثير الأسعار المنخفضة للغاية والاستهلاك القياسي للغاز من قبل مولدات الطاقة. وبلغت المخزونات ما يقرب من 680 مليار قدم مكعب (39+ % أو 1.46+ انحراف معياري) أعلى من المتوسط الموسمي السابق لمدة 10 سنوات في أواخر أبريل 2024، وفقًا لبيانات تخزين الغاز الأسبوعية الصادرة عن إدارة معلومات الطاقة. وتضخم الفائض بشكل مستمر تقريبًا من 64 مليار قدم مكعب فقط (2+ % أو 0.24+ انحراف معياري) في بداية فصل الشتاء في الأول من أكتوبر، ولم يتقلص إلا لفترة وجيزة خلال العاصفة الشتوية في يناير.

وانخفض عدد منصات التنقيب عن الغاز بشكل أكبر إلى متوسط 108 منصات فقط في أبريل، وهو أدنى مستوى منذ الوباء وتداعياته في 2020 / 21 وقبل ذلك آخر تخمة في الغاز في عام 2016. ومن شأن انخفاض عدد الحفارات وزيادة استهلاك مولدات الطاقة أن يؤدي في نهاية المطاف إلى القضاء على المخزونات الزائدة، ولكن سيتم تسريع التعديل إذا كانت هناك موجة حارة هذا الصيف تعزز تكييف الهواء.

في وقت، تراجعت واردات آسيا من النفط الخام قليلا في أبريل عنها في مارس، إذ فشلت زيادة الواردات من الصين في تعويض انخفاض المشتريات من أماكن أخرى في أكبر منطقة مستوردة في العالم. وبلغت واردات أبريل 26.89 مليون برميل يوميا، انخفاضا من 27.33 مليون برميل يوميا في مارس، وبما يتماشى تقريبا مع 26.68 مليون برميل يوميا في فبراير، وفقا لبيانات جمعتها إل اس إي جي لأبحاث النفط. وأظهرت البيانات أنه في الأشهر الأربعة الأولى من العام بلغت واردات آسيا من النفط الخام نحو 27.03 مليون برميل يوميا، بزيادة 300 ألف برميل يوميا فقط عن الفترة نفسها من عام 2023. وهذا يعني أن وصول النفط الخام إلى آسيا ينمو بوتيرة أقل بكثير حتى الآن من توقعات مجموعات مثل منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك). وأشارت توقعات أوبك لسوق النفط لشهر أبريل إلى ارتفاع الطلب العالمي على النفط بمقدار 2.25 مليون برميل يوميا في عام 2024 مقارنة بالعام السابق، منها 1.24 مليون برميل يوميا من الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في آسيا. وتتوقع أوبك أن تشهد الصين، أكبر مستورد للخام في العالم، زيادة في الطلب بمقدار 680 ألف برميل يوميا في 2024. ومع ذلك، وباستخدام بيانات الجمارك الرسمية، بلغت واردات النفط الخام إلى الصين خلال الفترة من يناير إلى أبريل نحو 27.03 مليون برميل يوميًا، وهو ما يزيد بمقدار 290 ألف برميل يوميًا عن البيانات الجمركية لنفس الفترة من العام الماضي.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك فرقاً بين واردات النفط الخام ونمو الطلب، حيث يمكن تلبية رقم الطلب الإجمالي من أكثر من مجرد الواردات مثل الإنتاج المحلي والتغيرات في المخزونات. ومع ذلك، فإن تباطؤ وتيرة الواردات في الصين وبقية آسيا يشير إلى أن نمو الطلب لم يقترب حتى الآن من القوة التي تشير إليها توقعات أوبك.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

في الوقت الذي توقعت أيضًا أوبك، ومحللين آخرين، بتسارع نمو الطلب خلال أشهر الصيف الشمالية ويمتد إلى النصف الثاني من عام 2024، إلى حد كبير على أساس وجهة النظر القائلة بأن الاقتصاد الصيني يستعيد زخم النمو وأن بقية العالم آخذ في الظهور من التباطؤ المرتبط بالتضخم.

ولدى وكالة الطاقة الدولية هدف أكثر تواضعا لنمو الطلب العالمي على النفط، حيث يقدر تقريرها الصادر في أبريل 1.2 مليون برميل يوميا لعام 2024. وتبلغ توقعات وكالة الطاقة الدولية لنمو الطلب على النفط في الصين 500 ألف برميل يوميا لعام 2024، مما يعني أنه أعلى بكثير أيضا من معدل النمو الحالي في واردات الصين.

ويصبح السؤال هل من المحتمل أن تزيد واردات الصين من النفط الخام في الأشهر المقبلة، ومن المرجح أن تعتمد الإجابة على تحركات أسعار النفط الخام بقدر ما تعتمد على تحسن الاقتصاد الصيني. وكان النمط الأخير لواردات الصين من النفط الخام هو أنها تزيد عندما تتراجع أسعار النفط وتتراجع عندما ترتفع، مما يسمح بفارق زمني يبلغ نحو شهرين لحساب وقت ترتيب الشحنات وتسليمها فعليا. وهذا يعني أن معظم النفط الذي تم تفريغه في الأشهر الأربعة الأولى من العام تم شراؤه عندما كانت أسعار النفط الخام لا تزال منخفضة. وبلغت العقود الآجلة لخام برنت القياسي العالمي أدنى مستوى لها في ستة أشهر عند 72.29 دولارًا في 13 ديسمبر، ثم تعافت لتتداول في نطاق نحو 80 دولارًا خلال معظم الربع الأول.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الاقتصادية

إيرادات «أرامكو» الأقل تراجعا في الربع الأول وأرباحها تعادل أكبر 5 شركات طاقة مجتمعة

رغم خفض الإنتاج السعودي بنحو 13% خلال الربع الأول من العام الجاري إلى نحو تسعة ملايين برميل يوميا، إلا أن شركة أرامكو السعودية حققت أفضل أداء بين عمالقة النفط عالميا من حيث الإيرادات.

ووفقا لوحدة التحليل المالي في صحيفة "الاقتصادية"، تراجعت إيرادات أرامكو بأقل وتيرة بين شركات النفط الكبرى بنحو 3.7% في الربع الأول 2024 على أساس سنوي، فيما تراوح تراجع الخمس شركات الأخرى ما بين 3.9 و16.7% للفترة ذاتها.

تراجعت إيرادات الشركات الست مجتمعة بنسبة 8% إلى نحو 408 مليار ريال، فيما تمثل "أرامكو" 26% منها.

وشركات النفط الخمس، بخلاف "أرامكو"، هي: إكسون موبيل "الولايات المتحدة"، شيفرون "الولايات المتحدة"، توتال "فرنسا"، شل "بريطانيا وهولندا"، وبي بي "بريطانيا".

وفيما يخص الأرباح، فقد بلغت لأكبر ست شركات طاقة في العالم خلال الربع الأول 2024 نحو 57 مليار دولار، حصة شركة أرامكو السعودية منها نحو 48%، أي أنها تعادل تقريبا أرباح الشركات الخمس الأخرى مجتمعة.

بلغ صافي الربح لشركة أرامكو السعودية 27.3 مليار دولار، مقابل 29.5 مليار دولار أرباح الشركات الخمس مجتمعة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الاقتصادية

"أرامكو" تمنح مساهميها أعلى عائد توزيع نقدي بين عمالقة النفط عالميا

ارتفع عائد التوزيع النقدي لشركة أرامكو السعودية إلى أعلى مستوياته، نتيجة زيادة التوزيعات النقدية في الربع الأول من العام الجاري إلى مستوى تاريخي للمرة الثانية على التوالي بقيمة 116.5 مليار ريال. ووفقا لوحدة التحليل المالي في صحيفة الاقتصادية، أصبح عائد التوزيع النقدي لآخر 12 شهرا 6.2 %، وفق سعر السهم اليوم الثلاثاء البالغ 30 ريالا للسهم.

يفوق هذا العائد عمالقة النفط عالميا الذي يتراوح عائد التوزيع النقدي لهم بين 4.8 % و3.3 %، وهم شركات إكسون موبيل، شيفرون "الولايات المتحدة"، توتال "فرنسا"، شل "بريطانيا وهولندا"، وبي بي "بريطانيا".

رفعت "أرامكو السعودية" توزيعاتها عن الربع الأول 59 % على أساس سنوي، فيما تتوقع الشركة توزيع أعلى أرباح نقدية في تاريخها خلال 2024 بقيمة 466.1 مليار ريال بزيادة 27 % عن العام الماضي مع اعتماد سياسة ربط التوزيعات بالأداء للربع الرابع على التوالي.

كانت الشركة قد أعلنت في أغسطس 2023 عزمها ربط التوزيعات بالأداء وأن تمثل التوزيعات ما بين 50 إلى 70 % من التدفق النقدي الحر.

توزيعات الربع الأول 2024 مربوطة بكامل الأداء في النتائج السنوية لعامي 2022 و2023.

كانت الشركة قد وزعت المبلغ ذاته عن الربع الرابع 2023 كثالث ربع يطبق خلاله ربط التوزيعات بالأداء.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الاقتصادية

النفط يرتفع مع تقلص مخزونات الخام الأمريكية وآمال خفض الفائدة

ارتفعت أسعار النفط في التعاملات المبكرة اليوم بفضل تقلص مخزونات الخام الأمريكية الذي يشير إلى تراجع المعروض ووسط تزايد الآمال بأن مجلس الاحتياطي الفيدرالي سيخفض أسعار الفائدة بحلول نهاية العام.
وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت تسليم يوليو إلى 83.81 دولار للبرميل. وزادت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي لشهر يونيو إلى 79.28 دولار للبرميل.
وقالت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إن مخزونات الخام تراجعت الأسبوع الماضي 1.4 مليون برميل إلى 459.5 مليون برميل، وهو ما يزيد عن توقعات المحللين.

ولكن ارتفاع مخزونات البنزين، التي قالت الإدارة إنها تضخمت بشكل غير متوقع تجاوز 900 ألف برميل خلال الأسبوع إلى 228 مليون برميل، حال دون ارتفاع الأسعار أكثر من ذلك.
كما أن التوقعات المتزايدة بأن الفيدرالي سيخفض أسعار الفائدة بحلول نهاية العام، عقب بيانات الوظائف التي جاءت أضعف من المتوقع، دعمت أسعار النفط. ويمكن أن يؤدي خفض الفائدة إلى زيادة الإنفاق على النفط الخام.
لكن الآمال في وقف إطلاق النار في الشرق الأوسط، بعدما قالت الولايات المتحدة في وقت سابق من الأسبوع إنه من الممكن التغلب على الفجوات بين فلسطين وإسرائيل خلال المفاوضات، حالت دون المزيد من الارتفاع في أسعار النفط.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الاقتصادية

"جولدمان ساكس" يستبعد رفع إنتاج "أوبك+" في اجتماع يونيو

قال بنك جولدمان ساكس اليوم إنه لم يعد يتوقع أن يعلن تحالف "أوبك+" في يونيو عن تراجع جزئي عن تخفيضات الإنتاج الطوعية.

وأضاف البنك أن زيادة المخزونات في الآونة الأخيرة كانت مفاجأة، ونتيجة لذلك يتوقع النموذج الخاص به الآن فرصة تبلغ 37 % فقط لأن يتخذ التحالف قرارا بزيادة الإنتاج في يونيو.

وقال البنك المدرج في وول ستريت "في حين أن تفسيرنا لاتصالات أوبك+ هو أنه لم يتم اتخاذ قرار نهائي، فإننا نتوقع الآن أن يظل المعروض من الخام السعودي ثابتا عند تسعة ملايين برميل يوميا في يوليو".

وتابع في مذكرة أنه لا يزال يتوقع بقاء سعر العقود الآجلة لخام برنت في نطاق 75 إلى 90 دولارا للبرميل في معظم السيناريوهات وأن يبلغ في المتوسط 82 دولارا في 2025.

وكان سعر برنت عند التسوية اليوم الأربعاء أقل من 84 دولارا للبرميل.

وقال ألكسندر نوفاك نائب رئيس الوزراء الروسي أمس الثلاثاء إنه لا توجد مناقشات داخل تحالف أوبك+ بشأن زيادة إنتاج النفط.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

المضاربون في سوق النفط يراهنون على الطاقة الفائضة لدى «أوبك»

الاقتصادية

تتطلع السوق النفطية إلى الاجتماعات المقبلة في يونيو المقبل لتحالف "أوبك+" وبنك الاحتياطي الفيدرالي للحصول على أدلة حول العرض والطلب العالمي على النفط.

ويراهن المضاربون على أن نحو 5 ملايين برميل يوميا من الطاقة الفائضة الحالية لدى منظمة "أوبك" تقلل من المخاوف بشأن احتمالية حدوث انقطاع كبير في الإمدادات.

وذكر تقرير لـ"أويل برايس" إن احتمالية وصول سعر خام برنت فوق 100 دولار بحلول نهاية العام قد عادت إلى 9 % بعد أن وصلت إلى 17 %.

وأضاف أنه يتم نقل نحو 21 مليون برميل يوميا، أو خمس الاستهلاك العالمي اليومي، من كبار المصدرين في الشرق الأوسط عبر مضيق هرمز، عادا أن إيران ستتأثر إذا حاولت فرض الحصار لأن صادراتها النفطية التي يذهب معظمها إلى الصين تمر أيضا عبر هذا المضيق.

وقال لـ"الاقتصادية"، محللون نفطيون: إن النفط كان يسير في اتجاه هبوطي ثابت منذ أوائل أبريل، وانخفضت فروق الأسعار الرئيسة إلى أدنى مستوياتها منذ فبراير.

وذكر المحللون أن ما زاد من المعنويات الهبوطية قول نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك: إن مجموعة "أوبك +" تحلل إمكانية زيادة إنتاج النفط إلى جانب جميع الخيارات الأخرى قبل اجتماعها المقبل في يونيو.

وأشاروا إلى تسجيل النفط أكبر انخفاض أسبوعي له منذ فبراير الأسبوع الماضي حيث لا تزال الأسعار مرتفعة منذ بداية العام حتى الآن، إذ أدت تخفيضات إنتاج "أوبك +" إلى تشديد السوق بينما من المتوقع أن يبقي التحالف على الإمدادات المحدودة، في ظل توقعات الطلب الغائمة مع ظهور علامات الضعف على الديزل.

وفي هذا الإطار، قال فيتوريو موسازي مدير الشراكة الدولية في شركة "سنام" الإيطالية للطاقة، إن أسعار النفط تراجعت بمقدار 10 دولارات للبرميل خلال شهر، من 90 دولارا لخام برنت في أوائل أبريل إلى 80 دولارا مع انحسار المخاوف من التوترات في الشرق الأوسط.

من جانبه، ذكر مارتن جراف مدير شركة "إنرجي شتايرمارك" النمساوية للطاقة، أن عديدا من البنوك الاستثمارية كانت قد رفعت توقعاتها لأسعار النفط على المدى القصير، حتى إن بعضها توقع وصول سعر النفط إلى 100 دولار هذا الصيف ومع ذلك لم تتمكن الأسعار من تجاوز مستوى 90 دولارا للبرميل، مع ارتفاع أسعار النفط في الولايات المتحدة حيث أدى نمو المخزونات التجارية والآراء حول التضخم وأسعار الفائدة إلى الحد من مكاسب الأسعار.

من ناحيتها، قالت ليندا تسيلينا مدير المركز المالي العالمي المستدام، إن المخاطر الجيوسياسية ما زالت قائمة إلى أن هدأت نسبيا، مشيرا إلى أن في نهاية أبريل الماضي بدأت صناديق التحوط ومديرو الأموال الآخرون في التخلص من مراكزهم الطويلة في أهم العقود النفطية.

وأضافت أن مع وجود الشرق الأوسط دائما في الخلفية، تتطلع السوق الآن إلى المحركين الرئيسين الآخرين لأسعار النفط، متسائلة ما الذي ستفعله مجموعة "أوبك+" وما الذي سيفعله بنك الاحتياطي الفيدرالي في الفترة المقبلة.

وفيما يخص الأسعار، تراجع النفط في التعاملات الآسيوية المبكرة اليوم الأربعاء في وقت أظهرت فيه بيانات القطاع ارتفاعا في مخزونات الخام والوقود في الولايات المتحدة بما يشير إلى ضعف محتمل في الطلب كما ساد الحذر توقعات الإمدادات قبل اجتماع لتكتل "أوبك+" في الشهر المقبل.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وهبطت العقود الآجلة لخام برنت 30 سنتا أو 0.36 % إلى 82.86 دولار للبرميل خلال التعاملات. وتراجعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 25 سنتا أو 0.32 % إلى 78.13 دولار للبرميل.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الشرق الأوسط

شركات تأمين ترفض مطالبة «شيفرون» بـ57 مليون دولار تعويضاً لمصادرة إيران شحنة

رفضت 3 شركات تأمين مطالبة شركة «شيفرون» بشأن مصادرة إيران شحنة نفط العام الماضي، وذلك وفقاً لشكوى قُدمت يوم الثلاثاء إلى محكمة أميركية في كاليفورنيا.

وقد صعد الجيش الإيراني على متن الناقلة المستأجرة من شركة «شيفرون» «أدفانتج سويت» Advantage Sweet في خليج عمان في أبريل (نيسان) 2023، وتمت مصادرة شحنة النفط الخام التي كانت تحملها ونقلها لاحقاً إلى سفينة إيرانية.

وطلبت شركات «زيوريخ أميركان» للتأمين و«ليبرتي ميوتشوال» للتأمين و«غريت أميركان» للتأمين من محكمة جزئية أميركية في سان فرنسيسكو تأييد رفضها لمطالبة «شيفرون» بـ57 مليون دولار تشمل الفوائد على الخسارة.

وقال الثلاثي في الشكوى إن مصادرة النفط لم تكن مشمولة بسياسات الشحن البحري أو مخاطر الحرب الخاصة بـ«شيفرون».

وقالت الشركات عن إنكارها تغطية مخاطر الحرب إن «الاستيلاء على النفط الخام ومصادرته لاحقاً من قبل إيران لا يشكلان عمليات حربية».

وأوضحت الشكوى أن الشحنة أيضاً لم تكن مشمولة ببوليصة الشحن البحري، لأن تلك البوليصة لا تغطي الاستيلاء أو المصادرة «سواء في وقت السلم أو الحرب وسواء كانت قانونية أو غير ذلك».

وجاء في الشكوى أن «قوات كوماندوز تابعة للبحرية الإيرانية صعدت على متن السفينة (أدفانتج سويت) أثناء وجودها في المياه الدولية في خليج عمان في 27 أبريل 2023 أو نحو ذلك التاريخ، وسيطرت على السفينة وحمولتها من النفط الخام».

أنقر هنا للرجوع للأعلى

«سيمنز إنرجي» تهز قسم طاقة الرياح المتعثر لديها بعد نتائج قوية

الشرق الأوسط

كشفت شركة «سيمنز إنرجي» يوم الأربعاء، عن تغييرات شاملة في قسم طاقة الرياح المتعثر لديها، بما في ذلك خفض الوظائف وتعيين رئيس تنفيذي جديد، مما شدد قبضتها على الشركة الخاسرة مع خروج مزوِّد معدات الطاقة من أكبر أزمة حتى الآن.

وتسبب هذا الإعلان، الذي صاحبته توقعات مرتفعة للعام بأكمله وزيادة في أرباح التشغيل الفصلية بمقدار أربعة أضعاف، في ارتفاع الأسهم في قسم «سيمنز» السابق بنسبة 11.5 في المائة إلى قمة المؤشر الألماني للأسهم القيادية بحلول الساعة 08:28 بتوقيت غرينتش.

كان هذا أعلى مستوى منذ أن كشفت الشركة عن مشكلات الجودة الرئيسية في منصات توربينات الرياح البرية الأحدث في يونيو (حزيران) الماضي، مما تسبب في انخفاض الأسهم وإجبار المجموعة على السعي للحصول على ضمانات مدعومة من الدولة بمليارات اليورو. وقال الرئيس التنفيذي لشركة «سيمنز إنرجي»، كريستيان بروتش: «إن التحول في أعمال طاقة الرياح لدينا لا يزال محور تركيزنا. ولتحقيق هذه الغاية، نتخذ خطوات لتقليل التعقيد وإنشاء أعمال أكثر تركيزاً».

وقالت المجموعة إنه كجزء من التغييرات، التي ستشمل تخفيضات غير محددة في الوظائف والقدرة، سيصبح عضو مجلس الإدارة فينود فيليب، الرئيس التنفيذي الجديد لوحدة توربينات الرياح «سيمنز غاميسا» اعتباراً من أغسطس (آب)، مضيفةً أن الوقت قد حان لتغيير الأجيال.

انضمَّ فيليب، المسؤول حالياً عن وظائف مثل تكنولوجيا المعلومات والخدمات اللوجيستية والمشتريات، إلى مجلس إدارة شركة «سيمنز إنرجي» عام 2022 بعد أن أمضى أكثر من عقدين من الزمن في أدوار مختلفة في «سيمنز آي جي».

وسيحل محل يوخن إيكهولت، البالغ من العمر 62 عاماً، وهو أيضاً أحد المخضرمين في «سيمنز»، والذي قاد شركة تصنيع توربينات الرياح خلال أكثر الأوقات اضطراباً منذ إنشائها في عام 2017، بما في ذلك أزمة توربينات الرياح البرية العام الماضي. كشفت شركة «سيمنز إنرجي» يوم الأربعاء، عن تغييرات شاملة في قسم طاقة الرياح المتعثر لديها، بما في ذلك خفض الوظائف وتعيين رئيس تنفيذي جديد، مما شدد قبضتها على الشركة الخاسرة مع خروج مزوِّد معدات الطاقة من أكبر أزمة حتى الآن.

وتسبب هذا الإعلان، الذي صاحبته توقعات مرتفعة للعام بأكمله وزيادة في أرباح التشغيل الفصلية بمقدار أربعة أضعاف، في ارتفاع الأسهم في قسم «سيمنز» السابق بنسبة 11.5 في المائة إلى قمة المؤشر الألماني للأسهم القيادية بحلول الساعة 08:28 بتوقيت غرينتش.

كان هذا أعلى مستوى منذ أن كشفت الشركة عن مشكلات الجودة الرئيسية في منصات توربينات الرياح البرية الأحدث في يونيو (حزيران) الماضي، مما تسبب في انخفاض الأسهم وإجبار المجموعة على السعي للحصول على ضمانات مدعومة من الدولة بمليارات اليورو.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وقال الرئيس التنفيذي لشركة «سيمنز إنرجي»، كريستيان بروتش: «إن التحول في أعمال طاقة الرياح لدينا لا يزال محور تركيزنا. ولتحقيق هذه الغاية، نتخذ خطوات لتقليل التعقيد وإنشاء أعمال أكثر تركيزاً».

وقالت المجموعة إنه كجزء من التغييرات، التي ستشمل تخفيضات غير محددة في الوظائف والقدرة، سيصبح عضو مجلس الإدارة فينود فيليب، الرئيس التنفيذي الجديد لوحدة توربينات الرياح «سيمنز غاميسا» اعتباراً من أغسطس (آب)، مضيفةً أن الوقت قد حان لتغيير الأجيال.

انضمَّ فيليب، المسؤول حالياً عن وظائف مثل تكنولوجيا المعلومات والخدمات اللوجيستية والمشتريات، إلى مجلس إدارة شركة «سيمنز إنرجي» عام 2022 بعد أن أمضى أكثر من عقدين من الزمن في أدوار مختلفة في «سيمنز آي جي».

وسيحل محل يوخن إيكهولت، البالغ من العمر 62 عاماً، وهو أيضاً أحد المخضرمين في «سيمنز»، والذي قاد شركة تصنيع توربينات الرياح خلال أكثر الأوقات اضطراباً منذ إنشائها في عام 2017، بما في ذلك أزمة توربينات الرياح البرية العام الماضي.

«قطر للطاقة» توقع اتفاقية لاستئجار وتشغيل ٩ ناقلات غاز مسال

الشرق الأوسط

وقّعت شركة «قطر للطاقة» الحكومية، يوم الأربعاء، اتفاقية طويلة الأمد مع شركة «قطر لنقل الغاز (ناقلات)»؛ لاستئجار وتشغيل تسع ناقلات غاز طبيعي مسال.

ونقل بيان صحافي عن وزير الدولة لشؤون الطاقة والعضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة «قطر للطاقة»، سعد بن شريدة الكعبي، قوله إن الناقلات التي قامت الحكومة باستئجارها هي من فئة «كيو سي-ماكس»، التي تُعد من الأكبر على الإطلاق.

من جهته، قال الرئيس التنفيذي لشركة «ناقلات»، عبد الله بن فضالة السليطي، خلال حفل توقيع الاتفاقية، إن الشركة ستسعى، من خلال الشراكة مع «قطر للطاقة»، إلى تقديم «قيمة أفضل في سوق نقل الغاز الطبيعي المسال، كأحد عناصر القوة في تلبية متطلبات مشاريع توسعة حقل الشمال».

وتعمل قطر على مشروع توسعة «حقل الشمال»، الذي يمتدّ تحت مياه الخليج العربي حتى الأراضي الإيرانية، ويضمّ نحو 10 في المائة من احتياطات الغاز الطبيعي المعروفة في العالم، وفق تقديرات «قطر للطاقة».

وأشار البيان إلى أن الناقلات التسع، بسعة 271 ألف متر مكعب لكل منها، ستكون مملوكة ومُدارة بالكامل من جانب شركة «ناقلات»، ومستأجَرة من قِبل شركات تابعة لـ«قطر للطاقة». ويجري بناء هذه الناقلات في أحواض بناء السفن في هودونغ-تشونغهوا بالصين، كجزء من برنامج توسعة أسطول «قطر للطاقة» من الناقلات لدعم توسعها في الإنتاج من حقل الشمال.

يأتي توقيع هذه الاتفاقية بعد الاتفاقيات المبرمة مؤخراً بين «قطر للطاقة» وشركة «ناقلات» الخاصة بملكية وتشغيل 25 ناقلة غاز مسال من الحجم التقليدي، ليصل العدد الإجمالي الذي فازت به شركة «ناقلات» إلى 34 سفينة.

وشركة «قطر للطاقة» هي أحد أكبر منتجي الغاز المسال في العالم. أما «ناقلات»، المدرجة في بورصة قطر، فهي شركة نقل بحري تأسست عام 2004، وتمثل حلقة النقل الأساسية في سلسلة إمداد الغاز الطبيعي المسال لدولة قطر.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

انخفاض أسعار الغاز الأوروبية مع تخفيف المخاوف بشأن الإمدادات

الشرق الأوسط

انخفضت أسعار الغاز الجملة الهولندية والبريطانية، صباح الأربعاء، حيث عوَّض الطقس الدافئ وإعادة تخزين الغاز في أوروبا المخاوف بشأن إمدادات الغاز الطبيعي المسال.

ووفق بيانات «إل إس إي جي»، انخفض عقد المعيار لأول شهر مقبل في مركز «تي تي إف» الهولندي بمقدار 0.27 يورو ليصل إلى 30.35 يورو لكل ميغاواط-ساعة بحلول الساعة 08:48 (بتوقيت غرينتش)، وفق «رويترز».

وانخفض العقد الهولندي لليوم التالي بمقدار 1.05 يورو ليصل إلى 30.35 يورو-ميغاواط في الساعة.

وفي السوق البريطانية، انخفض سعر اليوم التالي بمقدار 1.80 بنس ليصل إلى 74 بنساً لكل ثيرم، وانخفض سعر العقد خلال اليوم بمقدار 2.50 بنس لكل ثيرم، ليصل إلى 774 بنساً للحرارة.

وقال أحد المتداولين: «بشكل عام، أعتقد أن السوق كانت مبالغة في التسعير صعوداً، ونظراً لأن المخزونات ممتلئة بنسبة 64 في المائة مع طقس معتدل، فلا يوجد داعٍ للذعر الآن». وأضاف أن تدفقات خطوط الأنابيب النرويجية، على الرغم من انخفاضها، لا تشكل مصدر قلق حالياً.

وأظهرت بيانات «غاسكو» أن إمدادات خطوط الأنابيب النرويجية تتدفق بمعدل يتراوح بين 290 و295 مليون متر مكعب في اليوم خلال شهر مايو (أيار) وسط أعمال صيانة، انخفاضاً من تدفقات قدرها 350 مليون متر مكعب في اليوم شوهدت في وقت سابق من هذا العام.

وقال كبير استراتيجيي السلع الأساسية في بنك «إيه إن زد»، دانيال هاينز، في مذكرة يومية، إن أسعار الغاز الطبيعي المسال في شمال آسيا ارتفعت هذا الأسبوع بعد أن أعادت شركة «شيفرون» جدولة تسليم بعض الشحنات إلى المشترين في آسيا بسبب انقطاع التيار في منشأة «غورغون» الخاصة بها في أستراليا. وأضاف أنه يمكن أن يتوقف خط الإنتاج المتضرر عن العمل لمدة تصل إلى خمسة أسابيع، في وقت يزداد فيه الطلب خلال موجة الحر التي تجتاح المناطق. ومع ذلك، قال هاينز: «فشلت أسعار الغاز الأوروبية في اللحاق بارتفاع أسعار الغاز الآسيوية وسط مستويات تخزين جيدة».

ويتنافس السوقان على شحنات الغاز الطبيعي المسال على المستوى العالمي، خصوصاً إذا تم تقليص الإمدادات في منطقة واحدة. وفي الوقت نفسه، من المقرر أن ينخفض طلب الغاز وسط ارتفاع درجات الحرارة في أوروبا وعلى الرغم من انخفاض إنتاج طاقة الرياح حتى نهاية الأسبوع، وفقاً لمحلل «إل إس إي جي»، أولريش ويبر.

وفي سوق الكربون الأوروبية، انخفض عقد المعيار بمقدار 0.39 يورو ليصل إلى 70.59 يورو للطن المتري.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

روسيا تدرس رفع الحظر على تصدير البنزين

الشرق الأوسط

ذكرت تقارير صحافية أن روسيا قد ترفع الحظر المفروض على تصدير البنزين خلال الشهرين الحالي والمقبل، بسبب حالة التشبع في السوق المحلية.

وذكرت صحيفة «كوميرسانت» الاقتصادية الروسية أن وزارة الطاقة اقترحت رفع القيود على التصدير منذ أول مايو (أيار) الحالي ولمدة شهرين، لكن نظراً لطول وقت عملية الموافقة على الاقتراح، فإن بدء تطبيقه سيكون بدءاً من تاريخ إعلان القانون ذي الصلة.

وأشارت وكالة «بلومبرغ» للأنباء إلى أنه، وفقاً للمقترح، سيعود الحظر مجدداً خلال شهري يوليو (تموز) وأغسطس (آب) المقبلين في فترة ازدياد الطلب على الوقود، مع إجراء عمليات الإصلاح والصيانة للمصافي.

أنتجت روسيا العام الماضي 43.9 مليون طن من البنزين، وصدّرت نحو 5.76 مليون طن أو ما يقدر بنحو 13 في المائة من إنتاجها. وتعد الدول الأفريقية من أكبر مستوردي البنزين الروسي، من بينها نيجيريا، ومن شمال أفريقيا: ليبيا وتونس.

يذكر أن رئيس الوزراء الروسي ميخائيل ميشوستين وافق في أوائل العام الحالي على مقترح يتضمن فرض حظر على صادرات البنزين من البلاد بدءاً من أول مارس (آذار) الماضي لمدة 6 أشهر؛ للحد من ارتفاع الأسعار في السوق المحلية، في ظل تزايد طلب المستهلكين والمزارعين، وكذلك لإتاحة الفرصة لصيانة المصافي في ثاني أكبر مصدر للنفط في العالم.

ولا يؤثر قرار الحكومة الروسية على حجم إمدادات الوقود المتفق عليها لدول الاتحاد الاقتصادي الأوراسي (روسيا وأرمينيا وبيلاروس وكازاخستان وقرغيزستان)، وكذلك إلى منغوليا وأوزبكستان وأبخازيا وأوسيتيا الجنوبية.

تستحوذ صادرات روسيا من النفط والمنتجات النفطية على النصيب الأكبر من إجمالي الصادرات، وهي أيضاً مصدر رئيسي لإيراداتها من العملة الأجنبية الذي يقدر حجمه بنحو 1.9 تريليون دولار.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الشرق الأوسط

«شل» تبيع مصفاة سنغافورة وأصولها البتروكيميائية إلى «شاندرا أسري» الإندونيسية و«غلينكور» السويسرية

قالت «شل» يوم الأربعاء إنها اتفقت على بيع أصولها في مجال التكرير والبتروكيميائيات في سنغافورة، مركز النفط الرئيسي في آسيا، إلى مشروع مشترك بين شركة الكيميائيات الإندونيسية «شاندرا أسري» وشركة التعدين وتجارة السلع السويسرية «غلينكور».

وذكرت «رويترز» في أغسطس (آب) الماضي أن «شل» عيّنت بنك «غولدمان ساكس» لاستكشاف احتمال بيع مصانعها للتكرير والبتروكيميائيات في سنغافورة، بوصفه جزءاً من مراجعة استراتيجية أوسع نطاقاً على مستوى العالم، لتصبح مشغلاً منخفض الكربون.

ويعد البيع جزءاً من خطة الرئيس التنفيذي لشركة «شل» وائل صوان، لتقليل البصمة الكربونية للشركة، وتركيز عملياتها على الأعمال الأكثر ربحية. وقالت «شل» في بيان، إن الصفقة ستنقل كل حصص «شل» في «شل للطاقة والكيميائيات» في سنغافورة، إلى شركة المشروع المشترك «سي آي جي بي» ولم تقدم الشركات قيمة للصفقة. وأضافت «شل» أنه بشرط الحصول على موافقة الجهات التنظيمية، من المتوقع أن تكتمل الصفقة بحلول نهاية عام 2024.

وسيحصل مشترو أصول «شل» في جزيرتي بوكوم وجورونغ على موطئ قدم في واحدة من أكبر مراكز تكرير النفط والتجارة في العالم؛ لكنهم سيواجهون أيضاً منافسة من المصافي الأحدث في الصين وأماكن أخرى -منشأة بوكوم التي افتتحت في عام 1961- بالإضافة إلى سنغافورة. ومن المتوقع أن ترتفع ضريبة الكربون بشكل حاد في عام 2024. وقالت الشركة الإندونيسية في بيان، إن «سي آي جي بي» مملوكة للأغلبية، وتديرها مجموعة «شاندرا أسري غروب» وتمتلك شركة «غلينكور» حصة الأقلية من خلال الشركات التابعة لها. وتشمل أصول «شل» مصفاة قادرة على معالجة 237 ألف برميل يومياً من النفط، ومصنع للإيثيلين بطاقة مليون طن متري سنوياً يقع في جزيرة بوكوم، جنوب سنغافورة مباشرة، فضلاً عن مصنع ينتج غلايكول الإيثيلين الأحادي، في جزيرة جورونغ في غرب الدولة المدينة بجنوب شرقي آسيا.

وكانت «سي آي جي بي» و«فيتول» هما المتنافسان الأخيران على الأصول بعد انسحاب الشركات الصينية المدرجة في القائمة المختصرة، بما في ذلك شركة الصين الوطنية للنفط البحري (CNOOC) التي تديرها الدولة. ومن شأن الاستحواذ على مصانع «شل» في سنغافورة أن يزود «شاندرا أسري» بمادة النافتا اللازمة لتكسيرها، ويسمح للشركة بدمج إنتاجها من البتروكيميائيات مع التكرير، مما قد يؤدي إلى تحسين كفاءتها وخفض التكاليف. وقال سالمون لي، الرئيس العالمي للبوليستر في شركة «وود ماكنزي»: «لقد كانت شركة (شاندرا أسري) لاعباً رائداً في مجال الأوليفينات والصناعات التحويلية في إندونيسيا، لعقود من الزمن، وكانت تتطلع إلى توسيع محفظتها الحالية داخل إندونيسيا وخارجها لسنوات عديدة... تعمل هذه المنتجات على تعزيز حضورها في رابطة دول جنوب شرقي آسيا، والارتقاء بنفسها لتصبح لاعباً إقليمياً حقيقياً».

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وتقوم «شاندرا أسري» بتشغيل وحدة تكسير النافتا الوحيدة في إندونيسيا، والتي يمكنها إنتاج 900 ألف طن من الإيثيلين، و490 ألف طن من البروبيلين سنوياً، وهي مواد خام أساسية تتم معالجتها في المجمع لتحويلها إلى بتروكيماويات أخرى.

بالنسبة لشركة «غلينكور»، فإن أصول «شل» ستمنح المتداول العالمي موطئ قدم فعلياً لتداولاته في آسيا.

وأصول التكرير الوحيدة لشركة «غلينكور» هي منشأة تبلغ طاقتها 100 ألف برميل يومياً، في كيب تاون، وهي ثالث أكبر مصفاة في جنوب أفريقيا. كما أنها تمتلك مصنعاً لزيوت التشحيم في ديربان.

وأضاف لي من «وود ماكنزي» أن الشراكة مع «غلينكور» تعني أيضاً أن «شاندرا أسري» يمكنها الاستفادة من نقاط قوة العملاق التجاري، ليس فقط في مجال التجارة، ولكن أيضاً على الجبهة اللوجستية.

وارتفعت أسهم «شاندرا أسري باسيفيك» بنسبة تصل إلى 1.9 في المائة، متجاوزة أداء مؤشر إندونيسيا القياسي الذي انخفض بنسبة 0.5 في المائة بعد ظهر الأربعاء. وأظهرت بيانات «إل إس إي سي» أن أسهمها ارتفعت بنسبة 49 في المائة حتى الآن هذا العام، ما يمنحها قيمة سوقية تبلغ نحو 42 مليار دولار.

وارتفعت أسهم «شل» في لندن بنسبة 0.1 في المائة، وارتفعت بنسبة 13 في المائة تقريباً حتى الآن هذا العام. وفي الأسبوع الماضي، حطمت الشركة التوقعات بمبلغ 7.7 مليار دولار أرباحاً للربع الأول، مدعومة بخفض التكاليف والتحول الاستراتيجي.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

أسعار النفط تتراجع بأكثر من ٢ %... وبرنت دون ٨٢ دولاراً للبرميل

الشرق الأوسط

تراجعت أسعار النفط خلال تعاملات جلسة الأربعاء، في وقت أظهرت فيه بيانات القطاع ارتفاعا في مخزونات الخام والوقود في الولايات المتحدة، بما يشير إلى ضعف محتمل في الطلب، كما ساد الحذر توقعات الإمدادات قبل اجتماع لـ«أوبك بلس» في الشهر المقبل.

وهبطت العقود الآجلة لخام برنت 2.18 في المائة إلى 81.96 دولار للبرميل بحلول الساعة 10:33 بتوقيت غرينتش. وتراجعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 2.3 في المائة إلى 77.12 دولار للبرميل.

وشهد الخامان تراجعاً محدوداً في الجلسة الماضية بفعل مؤشرات على تراجع في شح المعروض وضعف الطلب العالمي على النفط.

غير أن تقريراً غير رسمي من معهد النفط الأميركي، صدر الثلاثاء أشار إلى زيادة مخزونات الخام الأميركية 509 آلاف برميل في الأسبوع المنتهي في الثالث من مايو (أيار)، وفقاً لوكالة «رويترز».

ومن المقرر صدور البيانات الحكومية الرسمية لمخزونات الخام والوقود في الولايات المتحدة في الساعة 14:30 بتوقيت غرينتش. وتوقع محللون استطلعت «رويترز» آراءهم تراجع مخزونات الخام الأميركية بنحو 1.1 مليون برميل في الأسبوع الماضي.

كما ضغطت على الأسواق توقعات سادها الحذر بشأن خفض الإمدادات من منظمة البلدان المصدرة للنفط وحلفائها (أوبك بلس) قبل اجتماع للنظر في سياسة الإنتاج في الأول من يونيو (حزيران).

وقال محللون من «آي إن جي»: «تعرضت أسعار النفط لضغوط إضافية بسبب تزايد الجلبة المحيطة بسياسة إنتاج أوبك بلس... التوقعات هي أن الدول الأعضاء ستمدد الخفض الطوعي الإضافي للإمدادات لما بعد الربع الثاني من هذا العام».

كما شكلت آمال التوصل لوقف إطلاق نار في قطاع غزة ضغطا إضافيا على أسعار النفط في الجلسات القليلة السابقة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الشرق الأوسط

حريق بمصفاة نفط في كراسنودار الروسية إثر هجوم بمسيرات أوكرانية

قالت إدارة الأزمات في منطقة كراسنودار الروسية، صباح اليوم (الخميس)، إن هجوما بطائرات مسيرة أطلقتها أوكرانيا أدى إلى نشوب حريق وتضرر عدة صهاريج نفط في مصفاة بالمنطقة.

وأضافت الإدارة عبر تطبيق «تيليغرام »للرسائل، أنه تم تدمير نحو ست طائرات مسيرة، لكن الحطام سقط على المصفاة القريبة من قرية يوروفكا مما أدى إلى اشتعال النيران.

وقالت الإدارة الروسية إن «عدة صهاريج تضررت».

بايدن يرفع سعر شراء النفط لإعادة ملء احتياطي البترول الاستراتيجي

اقتصاد الشرق

رفعت إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن السعر الذي ترغب في دفعه لإعادة ملء احتياطيات النفط الطارئة في البلاد، والتي تضاءلت لتقترب من أدنى مستوياتها منذ أربعة عقود. وزارة الطاقة قالت في بيان إنها ستدفع ما يصل إلى 79.99 دولار للبرميل لشراء النفط، وهي المرة الأولى التي تحدد فيها الإدارة سقفاً صريحاً للسعر. وهذا أعلى من الحد الأقصى غير الرسمي السابق البالغ 79 دولاراً وقريباً من أسعار السوق. كما عدلت وزارة الطاقة أيضاً صيغة التسعير، مما يسمح لمقدمي العروض المحتملين بتحسين مراكز التحوط.

قال إيليا بوشويف، المتداول السابق والشريك الإداري الحالي في "بنتاثلون إنفستمنتس" (Pentathlon In-vestments) الذي يدرس في جامعة نيويورك، في منشور على منصة "إكس": "من الجيد أن نرى المزيد من التفكير القائم على السوق أخيراً".

آلية بيع أفضل

عبّر التجار عن استيائهم من القواعد التي تحكم بيع النفط للحكومة، والتي قالوا إنها لم تواكب الطرق المتطورة لإدارة المخاطر في وقت التقلبات والشكوك الجيوسياسية. وبموجب القواعد الجديدة، يتم تحديد السعر في اليوم الذي يتم فيه إخطار البائعين بفوزهم بالصفقة، مما يسمح للمتداولين بوضع آليات التحوط موضع التنفيذ على الفور.

في السابق، كان يتم تحديد السعر على أساس أيام التداول الثلاثة التي تبدأ من تاريخ الإشعار، وهي فترة يمكن أن تمتد إلى خمسة أيام في حالة الإعلان عن الترسية يوم الجمعة.

استخدمت الحكومة مخزوناتها من النفط لتزويد السوق خلال أوقات الاضطراب الناجم عن الحروب والأعاصير. وقبل عامين، أطلقت كمية غير مسبوقة من النفط بلغت 180 مليون برميل في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا وبعد ارتفاع أسعار البنزين، مما زاد من المخاوف بشأن التضخم. إنها أداة يتم متابعتها عن كثب من قبل مراقبي النفط، حيث إن السحب من المخزونات يمكن أن يؤدي إلى انخفاض أسعار النفط.

وتسعى وزارة الطاقة لشراء 3.3 مليون برميل من النفط عالي الكبريت. يبدأ تقديم العروض في 14 مايو وتسري حتى 23 مايو.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

بلومبرغ: إنتاج روسيا من النفط في أبريل يفوق تعهدها في "أوبك+"

اقتصاد الشرق

خفضت روسيا إنتاجها من النفط الخام بأقل مما تعهدت به الشهر الماضي، متجاوزة الهدف الطوعي المتفق عليه في مارس مع "أوبك+"، وفقاً لحسابات بلومبرغ المستندة إلى بيانات رسمية.

متوسط إنتاج النفط اليومي بلغ أقل بقليل من 1.285 مليون طن الشهر الماضي. وفقاً لأشخاص مطلعين على بيانات وزارة الطاقة، تحدثوا شريطة عدم الكشف عن هوياتهم لأن الأرقام ليست معلنة. ويعادل ذلك 9.418 مليون برميل يومياً، باستخدام نسبة التحويل النموذجية البالغة 7.33 برميل لكل طن من النفط.

وهذا يعني أن إنتاج روسيا من النفط في أبريل كان أقل من مستويات مارس بنحو 219 ألف برميل، لكنه في الوقت نفسه، لا يزال أعلى بنحو 319 ألف برميل من المستوى المحدد في اتفاقها مع منظمة البلدان المصدرة للبترول. وعدت موسكو بالتركيز بشكل أكبر على تخفيضات الإنتاج، بدلاً من تقليص الصادرات، في خطوة مشتركة لتجنب حدوث فائض عالمي، ودعم الأسعار.

لم تستجب وزارة الطاقة الروسية على الفور لطلبات التعليق على أرقام إنتاج الخام في أبريل ومارس.

خفض الإنتاج وزيادة الصادرات

تجدر الإشارة إلى أن روسيا هي الدولة الوحيدة في "أوبك+" التي تقسم قيودها بين إنتاج وتصدير الخام والمنتجات المكررة. وفي هذا الربع، وعدت موسكو بخفض إنتاجها بشكل أكبر، مع زيادة صادراتها بمقدار مماثل.

وبالنسبة لشهر أبريل، تعهدت روسيا بضخ 350 ألف برميل يومياً أقل من الشهر السابق، بالإضافة إلى 500 ألف برميل يومياً من قيود الإنتاج المعلن عنها في فبراير 2023. ويبلغ مستوى الإنتاج اليومي المستهدف للبلاد لشهر أبريل 9.099 مليون برميل.

ووعدت روسيا بزيادة إجمالي تخفيضات الإنتاج اليومية إلى 900 ألف برميل في مايو، و971 ألف برميل في يونيو. ومن شأن ذلك أن يجعل إجمالي قيود الإنتاج الروسية في الربع الثاني توازي تقريباً تخفيضات السعودية. ومن المقرر أن يجتمع تحالف "أوبك+" الشهر المقبل في فيينا للنظر فيما إذا كان سيتم تمديد التخفيضات للنصف الثاني من العام.

حجبت موسكو بيانات إنتاجها النفطي العام الماضي بسبب أهميتها في ظل العقوبات الغربية على خلفية عدوان الكرملين على أوكرانيا. ولا تكشف الوزارة عن نسبة تحويل الأطنان إلى البراميل التي تستخدمها لتقييمها الخاص للامتثال الشهري، لذلك قد تختلف الحسابات الداخلية عن تلك التي أجرتها بلومبرغ.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وزيـرة الطاقـة المغربيـة: لسـنا السـعودية ولا قطـر.. وقريبًـا صفقـات البنيـة التحتيـة للغـاز

الطاقة

أحدثت وزيرة الطاقة المغربية ليلى بنعلي منذ توليّها مهام المسؤولية قبل نحو عامين ونصف العام حالة حراك في مشهد الطاقة، فعلى الرغم من التحديات الاقتصادية والسياسية التي عصفت بالعديد من الدول، نجحت المملكة المغربية في العبور بأمان، مسجلة أرقامًا قياسية في قيادة التحول عالميًا.

وتتمتع بنعلي بخبرة دولية واسعة تمتد لأكثر من 25 سنة في مجال لطاقة، إذ تعدّ خبيرة في مجال الإستراتيجيات الطاقية والأمن والاستدامة، وسبق لها أن شغلت منصب كبيرة الخبراء الاقتصاديين في "منتدى الطاقة الدولي"، بجانب خبرتها في "رابطة التجريف المركزية"، وتقلّدها العديد من المناصب في عدد من الشركات المتخصصة، بالإضافة إلى خبرتها الأكاديمية من خلال التدريس بعدد من الجامعات.

وفي هذا الإطار، أجرت منصة الطاقة المتخصصة (مقرها واشنطن)، حوارًا حصريًا مع وزيرة الطاقة المغربية تطرقت خلاله إلى العديد من الموضوعات المهمة، وكشفت عن تطورات خطط قطاع الطاقة، خاصة ما يتعلق بالتحول إلى الطاقة المتجددة، وأمن الطاقة.
تقول الدكتورة ليلى بنعلي في حوارها مع منصة الطاقة، إن بلادها تتميز بخصوصية في مجال الطاقة، إذ إنها ليست كالسعودية في قدرات النفط، ولا كقطر في إمكانيات الغاز.

وأضافت: "المملكة تدرك وضعها الطاقي جيدًا، ولديها مكانة وإستراتيجية جيوغرافية وسياسية ما بين أفريقيا وأوروبا وأميركا، إذ إنها البلد الوحيد في أفريقيا المرتبط مع أوروبا كهربائيًا وغازيًا وفي الاتجاهين".

وتحدثت وزيرة الطاقة المغربية عن خطط بلادها للاستثمار في الطاقة المتجددة، والغاز الطبيعي، واحتياجاتها لتأمين الطلب على الكهرباء، وصفقات الغاز المسال، وخطط استغلال اكتشافات أنشوا وتندرارة.

وإلى نص الحوار:-

البيانات تتحدث بأن المملكة تعتمد على 50% على الفحم في إنتاج الكهرباء، تليه مصادر الطاقة المتجددة، وفي المرتبة الأخيرة الغاز الطبيعي.. هل هناك توجّه لزيادة حصة الغاز من مزيج توليد الكهرباء في المغرب؟
ارتفاع نسبة الغاز في مزيج توليد الكهرباء من أولويات هذه الوزارة، إذ إن إستراتيجية الطاقة المعتمدة منذ 2009 تحت قيادة الملك محمد السادس نصره الله تركّز في المحور الأول منها على تعزيز الطاقات المتجددة إلى أكثر من 52% من الطاقة المنشأة في مزيج الكهرباء الوطني بحلول 2030.

المغرب يستهلك حاليًا 44 تيراواط/ساعة في عام 2023 بنسبة نمو سنوي 4.5% منذ عام 2009، وفي ظل النمو الكبير في المشروعات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، زاد الطلب على الكهرباء بصفة خاصة، والطاقة بصفة عامة، ومع استضافة المملكة لتنظيم فعاليات كأس العالم 2030 في المغرب فهي في حاجة إلى تنفيذ مجموعة من المشروعات الهيكلية لمواكبة هذا الحدث العالمي.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وماذا عن عرض الهيدروجين الأخضر الذي أطلقته الحكومة المغربية مؤخرًا؟
يعدّ عرض الهيدروجين الأخضر الذي أُطلِقَ مؤخرًا أحد المشروعات الهيكلية في خطط المملكة لتأمين الطلب المتزايد على الطاقة في المستقبل، بالإضافة إلى مشروعات تحلية مياه البحر، إذ إن المغرب، مثل بعض بلدان دول الجوار في البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي وأفريقيا، يواجه ضغوطًا وتحديات في الموارد المائية، لذلك فإن التوجه أن تعمل كل محطات تحلية مياه البحر بالبطاقات المتجددة.

والمغرب لديه طلب متنامٍ على الطاقة الكهربائية، والمزيج اليوم يتشكّل من 41% القدرات المنشأة من مصادر متجددة، في حين تصل النسبة في الطاقة المستهلكة إلى 21% من مصادر متجددة.

أول شيء قمنا به في الحكومة هو الانخراط في مجموعة من المبادرات المناخية، إذ ألغينا مجموعة من المشروعات التي كانت مبرمجة لإنتاج الكهرباء من الفحم، مثل مشروعي المحطة الحرارية بالفحم في الناظور بقدرات 600 ميغاواط، أي بإجمالي 1.2 غيغاواط في الناظور، وأيضًا وقف توسعة محطة جرادة، التي كانت تستهدف إضافة بنحو 350 ميغاواط من الكهرباء العاملة بالفحم.

وعملنا مع الشركاء من أجل الوفاء بالالتزامات التي تتعلق بالانبعاثات الناتجة عن استعمال الفحم في إنتاج الطاقة الكهربائية، إذ انضم المغرب إلى تحالف (Powering Past Coal Alliance) الذي يضم 60 دولة تسعى للتخلص التدريجي من الفحم، والوقود الأحفوري في إنتاج الكهرباء.

وكل هذه التطورات تحدثنا عنها خلال مشاركتنا في قمة المناخ كوب 28 التي عُقدت في دبي بالإمارات، إذ أشرنا إلى ضرورة توفير التقنيات والدعم المادي من أجل الوفاء بالالتزامات من أجل الوصول إلى الحياد الكربوني والتخلص من استعمال الوقود الأحفوري والفحم الحجري.

كم تبلغ الاستثمارات المخطط لها بقطاع الكهرباء في المغرب؟
المخطط الاستثماري الجديد لقطاع الكهرباء في المغرب يستهدف إضافة 9 غيغاواط من القدرات خلال الـ3 أعوام والنصف المقبلة (2024- 2027)، باستثمارات تصل إلى 9 مليارات دولار (90 مليار درهم)، وتستحوذ الاستثمارات في الطاقة المتجددة على نحو 75% منها.

والنسبة المتبقية ستغطى معظمها بإنجاز محطات جديدة لإنتاج الكهرباء باستعمال الغاز الطبيعي (دورة مفتوحة OCGT أو مركبة CCGT) بقدرات من 2 إلى 2.5 غيغاواط، إذ يأتي الاستعانة بها من أجل تعزيز قدرات الكهرباء في المغرب، خاصة تلك التي تعمل بالغاز حاليًا في محطة تهدرات وعين بني مطهر والتي تُزَوَّد بالوقود من خلال الأنبوب المغاربي الأوروبي.
ومن المقرر تنفيذ هذه المحطات الجديدة بالقرب من أنبوب الغاز المغاربي الأوروبي، وأيضًا قرب ميناء الناظور، الذي سيعدّ مدخلًا مهمًا للغاز المسال إلى المغرب، وأيضًا على المحيط الأطلسي لدينا مجموعة من المحطات ستُنشأ، تفوق قدراتها 3 غيغاواط بحلول 2030. وكل هذه التطورات والخطط تعطي الحكومة المغربية مزيدًا من المرونة من أجل تحقيق هدفها بالوصول إلى 52% من القدرات النظيفة قبل 2030.

هل يمكن تحقيق هذه النسبة بحلول 2027 كما أشرتم؟
أمامنا 3 سنوات، وخلال العامين الأخيرين سرّعنا مجموعة من المشروعات، من بينها نور ميدليت وبعض مشروعات الطاقة المتجددة الصغرى، وإجراء عدّة إصلاحات تشريعية لزيادة التوسع في قدرات الطاقة المتجددة من خلال دمج المشروعات الصغيرة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ويعدّ الغاز الطبيعي عامل دعم لتسريع نمو مشروعات الطاقة المتجددة، ويعطي لمنظومة الكهرباء في المغرب المرونة للوفاء باحتياجات المستهلكين المتنامية، ويفتح المجال أمام اقتصاد الهيدروجين الأخضر، فبالتزامن مع خطط توصيل أنبوب للغاز من أفريقيا إلى أوروبا، نسعى لتنفيذ مشروع لتصدير الهيدروجين في السنوات المقبلة.

في ضوء هذه الخطط المتسارعة، هل نرى الفحم يخرج من منظومة الكهرباء مستقبلًا؟

المغرب لديه مخطط للتوقف عن استعمال الفحم في توليد الكهرباء وتحقيق الحياد الكربوني بحلول 2050، وهذا ما وعدتْ به المملكة خلال مشاركتها في قمة المناخ كوب 28 التي عُقِدت في دبي نهاية العام الماضي، لذلك نسعى للخروج من الفحم، بما في ذلك إعادة تغيير تركيبة مزيج الطاقة لدينا، ولكن ذلك يتطلب دعمًا ماليًا وتقنيًا. تحدثتم عن مشروع نور ميدلت 2، الذي سيكون بمجرد دخوله حيز التشغيل أكبر من مشروع ورزازات بمحطاته الثلاث، والأكبر من نوعه في الشرق الأوسط وأفريقيا.. هل هناك خطوات لتسريع انطلاق المشروع؟

مشروع ميدلت ومجموعة من المشروعات التي رفعت الطاقة الإجمالية لمشروعات الطاقة المتجددة إلى 42% من حيث القدرات المنشأة يعدّ من الدروس التي استفاد منها المغرب، والآن أعتقد أن الوصول إلى 52% أسهل من تحقيق 42% من القدرات من خلال هذا المسار الذي يضم مجموعة من المشروعات الصغرى والكبرى، ومن بينها ميدليت ونور أطلس.

وفي الوقت نفسه، لدينا توجه بالتوسع في مشروعات طاقة متجددة بقدرات أصغر وبنموذج عمل تجاري (business model) مختلف، والعمل على التوسع في مشروعات الإنتاج الذاتي، خاصة في المشروعات الصناعية والمقاولاتية الصغرى، بحيث يكون لدى أيّ مقاولة أو أيّ مواطن أو أيّ جماعة ترابية صغرى الإمكانيات لتنفيذ مشروع من مجال الطاقات المتجددة أو تطوير شبكتها الكهربائية الصغرى.

وفي هذا السياق، فالمملكة المغربية حققت نسبة تغطية تصل إلى 99.8% من نسبة وصول المواطنين إلى الكهرباء، والمشكلة لدينا أن تلك 0.2% فقط من غير المخدومين بالكهرباء، هي الأصعب والأكثر تكلفة، ومن المهم لتغطيتها الخروج من المشروعات الكبرى إلى مشروعات أصغر تُمكّننا من الوصول إلى تغطية 100% من الكهرباء لجميع المواطنين في المملكة، وتدعم الولوج (الوصول) أو النفاذ للكهرباء ذات الجودة. لذلك كان التوجه بالتوسع في المشروعات الصغرى من أجل تمكين أيّ مواطن من الإنتاج الذاتي، وكذلك الجماعات الصغرى والمناطق القروية يكون لديها إنتاج يحقق احتياجاتها من الكهرباء النظيفة.

كم يبلغ عدد مشروعات الطاقة الشمسية التي تخدم المنازل والمصانع؟

لا يوجد رقم دقيق حاليًا بسبب أنها تشهد تطورًا وتزايدًا يومًا بعد الآخر، فخلال السنة الماضية أعطت الوزارة تصاريح لتنفيذ مشروعات بقدرات وصلت إلى 2000 ميغاواط من الطاقة الشمسية، وهذا رقم قياسي، لذا تعمل الوزارة على تسريع وتيرة العمل وتسريع إجراءات تراخيص مشروعات الطاقة المتجددة، خاصة الصغيرة منها، سواء الشمسية أو الريحية. فيما يتعلق باكتشافات الغاز على مدار الـ3 سنوات الأخيرة، توصّل المغرب إلى نحو 7 اكتشافات..

ماهي رؤيتكم لهذه الاكتشافات، وما المأمول منها خلال الفترة المقبلة؟

نفّذ المغرب مجموعة من المجهودات من أجل تعزيز التنقيب واستغلال الهيدروكربونات بما فيها الغاز والنفط، وفتح المجال أمام الاستثمارات مع القطاع الخاص الدولي، من خلال مجموعة من المشروعات لتحفيز القطاع.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ولدينا مجموعة من الاكتشافات، خاصة في ساحل العرائش ممثلًا في حقل أنشوا، والمنطقة الشرقية تندرارة، وهناك مجموعة من الاكتشافات بعضها بتكلفة تنافسية.

ولدى المملكة إطار قانوني للاكتشافات والبحث والتنقيب عن النفط والغاز، يعدّ الثاني أو الثالث عالميًا في التحفيزات والإعفاءات الضريبية، والتي من بينها إعفاءات من الرسوم الجمركية من أجل استيراد السلع والمعدّات التي تدخل في التنقيب، والإعفاء من القيمة المضافة في كل مراحل التنقيب حتى الاستخراج، وكذلك الإعفاء الضريبي على الشركات لمدة 10 سنوات لتحفيز الاستثمار في التنقيب، وأيضًا الاستكشاف وتطوير الاكتشافات في الطاقة الأحفورية، بالإضافة إلى أن مساهمة الدولة في الرخصة لا تتعدى 25%، مما يجعل هذا الإطار جاذب للاستثمارات.

ونأمل من خلال الاكتشافات خصوصًا الأخيرة تحقيق الاكتفاء الذاتي، ففي تندرارة -على سبيل المثال- نسعى لتسريع الوصول إلى الإنتاج، وعملنا خلال السنتين الأخيرتين على حل كل المشكلات التي تعوق تطوير الاكتشاف من خلال اتفاقيات شراء للغاز، من أجل وضعه على خطوط الإنتاج.

والمملكة المغربية اليوم هي توحّد المسار الذي بدأ في 2009 تحت قيادة جلالة الملك، ومنظور إستراتيجية الانتقال الطاقي بالمملكة يرتكز على نقطتين: أولًا، حين نريد الانتقال من الاكتشاف إلى الإنتاج، على المكامن أن تكون جد تنافسية (تنافسية للغاية) لأننا لن ننتج من بعض المكامن ذات الكلفة الباهظة.

ثانيًا، تعوّل خطة الانتقال الطاقي في المغرب على دور الغاز الطبيعي من أجل إحداث المرونة وتسريع التحول، وبالتالي، كل مشروع نحاول تسريعه هو يدخل في إطار الرؤية المندمجة لانتقالنا الطاقي.

المملكة تدرك مدى وضعها الطاقي جيدًا فهي ليست كقطر في الغاز ولا كالسعودية في النفط، ولكن لديها مكانة وإستراتيجية جيوغرافية وسياسية ما بين أفريقيا وأوروبا وأميركا، إذ إنها البلد الوحيد في أفريقيا المرتبط مع أوروبا كهربائيًا وغازيا وفي الاتجاهين. كما أن أغلب الاستثمارات التي نضخّها تعمل لتعزيز الركيزة الثالثة في الإستراتيجية الطاقية، ألا وهي الاندماج الإقليمي، بحيث أن المغرب مركز ربط دولي من خلال مجموعة من المشروعات.

هل نستطيع القول: إن المغرب أصبح حاليًا ممر عبور للطاقة ؟

المغرب تحوَّل إلى ممر لعبور الطاقة الخضراء إلى أوروبا والمحيط الأطلسي في الاتجاهين، وإلى مجموعة من الأسواق الأسيوية والأميركية، ولدينا مجموعة من الشراكات مع مجموعة من الدول، بما فيها الدول التي تعدّ مهمة في الاقتصاد الأخضر الجديد.

واليوم المغرب ممر ما بين أفريقيا والقارة الأوروبية، وهو أمر طبيعي، ولكنه مرشّح للقيام بدور أكبر بدعم من البنيات التحتية من الموانئ والمطارات والطرق، لذلك يمكن أن نقارن المغرب بتركيا بصفتها ممرًا لمجموعة من الطاقات، لكن مع تركيز المملكة على كونها ممرًا للطاقات الخضراء.

عند الحديث عن الربط الإقليمي.. أعلنت الشركة المنفّذة لمشروع تصدير الكهرباء من المغرب إلى بريطانيا ارتفاع تكلفة المشروع.. كيف تنظرون إلى ذلك؟

"إكس لينكس" مشروع من بين مجموعة من المشروعات التي تتبلور للربط الإقليمي، وهو أحد المشروعات الجديدة في عالم ما بعد جائحة كورونا، ويعتزم تطويره القطاع الخاص بنسبة 100%، ولدينا مجموعة أخرى من مشروعات الربط لتعزيز الشراكات الإقليمية مع أوروبا وأميركا وآسيا.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وصدور قرار نهائي للاستثمار وبدء التنفيذ هو قرار للشركات المنفّذة ولا يمكننا التكهن بذلك.

لكن الشركة أكدت إصرارها على إتمام المشروع، رغم ارتفاع تكلفته، نظرًا إلى فوائده الكبيرة للمغرب وبريطانيا على حدّ سواء؟
لا أفضل التعليق على مشروع بعينه، فهذا المشروع هو بالنسبة لي مثل مشروع الربط الثالث مع إسبانيا، والربط مع البرتغال، والربط مع فرنسا، والربط مع إيطاليا والربط مع المملكة البريطانية، والربط مع موريتانيا، وغيرها من مشروعات الربط مع الدول الأخرى، وهي لتعزيز الاندماج الإقليمي. أكثر من ذلك، نظن أن العالم يحتاج إلى بلدان ذات الدخل المتوسط كالمغرب لتشتغل على مسارها التنموي المستدام، وفي نفس الوقت يُطلب من هذه الدول الاستثمار في مجموعة من المشروعات للطاقة المتجددة والوصول إلى مزيج أكثر من 80% من الطاقة المتجددة، وفي الوقت نفسه الاستثمار في الارتباط والاندماج الإقليمي مع مجموعة من الأسواق.

لذلك نطلب بعض الصبر، لأن كل هذه المشروعات تحتاج إلى الدعم التقني والمالي، كالخروج من الفحم، والاستثمار في الربط الإقليمي، والنجاعة أو الكفاءة الطاقية، وهي مشروعات مرتبطة ببعضها. ومشروع "إكس لينكس" انطلق من احتياجات الطاقة في بريطانيا، وهو مدخل مهم لتمويل المشروع، ومنه لا يمكنني الحديث عن سياسية الطاقة في المملكة المتحدة، أو في مجال السياسية الإيطالية أو الأوروبية، لأنني لا أريد من شركائها في أوروبا أو الخليج أن يتحدثوا عن إستراتيجية الطاقة في المغرب. يعدّ المغرب من أكثر الدول جذبًا للاستثمار في الطاقة النظيفة.. هل نرى مزيدًا من إجراءات الجذب للشركات إلى المملكة؟
في الأعمال كالعادة (business as usual)، وإذا غضضنا الطرف في إستراتيجيتنا الطاقية عن الاستثمارات في الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء والمشروعات التي يحتاج إليها تنظيم كأس العالم 2030 والتوسع في تحلية المياه..، فالحاجة تبقى لاستثمارات كبيرة لتغطية الاستهلاك الوطني في نمو اقتصادي عادي، إذ يجب أن يتضاعف الاستثمار سنويًا في مجال الطاقة 3 مرات خلال المدة من 2023 2030-، وهذه الاستثمارات يجب أن تأتي من القطاع الخاص، فضلًا عن أن استثمارات الشبكة الكهربائية وحدها يجب أن تتضاعف 5 مرات سنويًا، ابتداءً من 2023.

هذه الاستثمارات في كل مجالات الطاقة، بما في ذلك الكهرباء، والإنتاج والنقل والتوزيع والبنية التحتية الغازية، يجب أن تأتي من القطاع الخاص المغربي والأجنبي.

هل سيكون هناك مزيد من الاستثمارات في هذا القطاع؟
بالطبع نعم، إذ إن تسهيل الإجراءات للدخول إلى السوق المغربية يستهدف جذب هذه الاستثمارات لتلبية الطلب المحلي، لذلك أظن أنه يجب ضخ مليار دولار سنويًا بقطاع الطاقة في المغرب، وهذا الرقم مرشح إلى أن يصعد إلى 1.9 مليار دولار بحلول 2030.
هل المغرب مؤهل أكثر لاكتشافات الغاز على حساب النفط؟ وهل سنرى قريبًا عقد صفقات في مجال الغاز؟
كما تعلمون، كان هناك انشغال منذ يونيو/حزيران 2023 مع مؤسسة التمويل الدولية/ البنك الدولي لوضع إطار للصفقات الجديدة في مجال الغاز الطبيعي، بما فيه الاستيراد والإنتاج بعد الاستكشاف، وخلال الـ3 أسابيع المقبلة، وتحديدًا خلال مايو/أيار الجاري، ستُوَجَّه الدعوة للقطاع الخاص المغربي ولدولي للاستثمار في خريطة الطريق للبنية التحتية المستدامة للغاز الطبيعي في المغرب، والتي يمكن أن تستوعب في المستقبل مزج الهيدروجين الأخضر.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

لكن حاليًا سنعمل على مجموعة من نقاط الدخول للغاز الطبيعي المسال، والربط بين الاكتشافات الحالية والمستقبلية للغاز الطبيعي مع مواقع الاستهلاك، الذي يتركز في قطاع الكهرباء والمناطق الصناعية، خاصة تلك التي تستهلك الغاز الطبيعي.

نقطة الدخول الأولى ستكون ميناء الناظور من البحر المتوسط في الشمال، والميناء الثاني قد يكون على المحيط الأطلسي، من أجل تسريع الخريطة لاستيراد الغاز المسال، ولتشجيع استهلاك الغاز في المناطق الصناعية ما بين القنيطرة والمحمدية والدار البيضاء والجرف الأصفر، أمّا النقطة الثالثة، فقد تكون في ميناء الداخلة بالصحراء المغربية، من أجل بلورة نموذج تنموي جديد للجهات الثلاث للجنوب المغربي.

كان المغرب قد أعلن عن صفقة لاستيراد الغاز المسال مع شل.. هل بدأت عمليات الضخ؟
في عقدنا مع شل الذي يمتد لـ10 سنوات أعطينا الأولوية في السنوات الأولى للاستيراد من خلال المحطات الإسبانية، وقد يتحول بعد ذلك إلى نقطة استيراد في المغرب عبر ميناء الناظور، وهكذا فقد تتحول باخرة الغاز إلى الميناء المغربي، ويجري الاستيراد في المحطة المغربية.

ونعمل حاليًا على وضع إطار قانوني لصفقات استيراد الغاز المسال، إذ سيكون لدينا موعد في البرلمان المغربي المدة المقبلة، ومن خلال التشريع سيكون لدينا معطيات أكثر على صفقات الاستيراد، وكيف تُمنَح رخص استيراد الغاز الطبيعي المسال.

هل نقول: إن المغرب يجهّز حاليًا لصفقات غاز مسال؟
ليس المغرب الذي يجهّز لصفقات غاز، الشركات التي تستهلك الغاز الطبيعي، بما فيها شركات الكهرباء والصناعة، هي التي تجهز نفسها لاستيراد الغاز الطبيعي.

أنقر هنا للرجوع للأعلى